سلسلة لأبرز تحديثات نظام الشركات الجديد

١ ٢ ٣ ٤ ٥

تفعيل دور الشركات غير الربحية

أضاف المنظم السعودي **"الشركات غير الربحية"** كشكل من أشكال الشركات التي يمكن تأسيسها في المملكة ولا يكون الغرض منها تحقيق الربح، مما يساعد في تحقيق منجزات اجتماعية للعامة، وبناء عدد من الصور الواقعية لشركات يكوّن الشركاء بها صكوك وقفية.

كما أجاز نظام الشركات الجديد للشركات الغير ربحية الحصول على عوائد نقدية أو عينية مقابل أعمالها ومنتجاتها وخدماتها، وممارسة أي نشاط مشروع يمكّنها من تحقيق أرباح تنفقها في المصارف والمجالات الغير ربحية، ودفع مكافآت أو أي مزايا أخرى للعاملين في الشركة، كما يمكنها إصدار شهادات عضوية بفئات مختلفة غير قابلة للتداول.

وقد قسّم المنظم السعودي الشركات الغير ربحية الى نوعين؛ الشركات الغير ربحية العامة، والشركات الغير ربحية الخاصة، أما الشركات الغير ربحية العامة فهي الشركات التي تتخذ شكل شركة المساهمة، ولا تهدف إلى تحقيق ربح يعود على الشركاء والمساهمين فيها، وتهدف حصرًا الى خدمة المجتمع بعمومه، ولها الحق بقبول الهبات والوصايا والأوقاف النقدية والعينية أو إدارتها واستثمارها.

أما الشركات غير الربحية الخاصة فهي شركة تتخذ شكل الشركة ذات المسؤولية المحدودة أو شركة المساهمة، أو شركة المساهمة المبسطة، ولا تهدف إلى تحقيق ربح يعود على الشركاء والمساهمين فيها ولا تنحصر أغراضها على المقررة في مشروع النظام، ويجوز أن تشمل أي أغراض أخرى غير ربحية.

تناقش هذه السلسة أبرز التحديثات الصادرة في نظام الشركات الجديد الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/١٣٢) وتاريخ ١٤٤٣/١٢/٠١هـ والذي دخل حيز النفاذ في تاريخ ١٤٤٤/٠٦/٠٧هـ، أي بعد حوالي ست سنوات فقط من تاريخ صدور النظام السابق في عام ١٤٣٧هـ.

مارس ٢٠٢٤م

إخلاء مسؤولية: إن هذه النشرة لا تعد استشارة قانونية، كما أنها لا تحتوي ولا تتضمن كافة الإجراءات القانونية المنصوص عليها في الانظمة والتشريعات ذات الصلة، ويعد الغرض من هذه النشرة تسليط الضوء على أهمية الانظمة والتشريعات ذات الصلة، وأبرز أحكامه، وهي لا تُغني عن الاستشارة القانونية التفصيلية والدقيقة.